نص رذن

▪ علاء حسن

عكال القايد

في المحافل الدولية يحرص الكثير من الرؤساء والزعماء على ارتداء الزي الشعبي المعروف لأبناء وطنهم ، تعبيرا عن اعتزازهم بثقافة شعوبهم ، وهناك أكثر من رئيس افريقي يلفت النظر والانتباه بزيه الشعبي الذي عادة ما يكون مكتملا بحمل اكسسوارات اخرى كالمظلة والمهافيف والريش وقبعات الرأس.

الى زمن ليس بعيدا جدا كانت السدارة "الفيصلية " التي اعتمرها الافندية العراقيون بعد تنصيب فيصل الاول ملكا على العراق جزءا من مكملات اناقة الرجل العراقي ، وبعد اعلان النظام الجمهوري انحسر استخدامها ، وقبل ان يتوارى النائب السابق عدنان الدليمي عن الساحة السياسية كانت سدارته الاشهر في العراق بعد اعضاء فرقة الجالغي البغدادي ومطربي المقامات في كهوة عزاوي .

ارتداء الزي الشعبي من قبل المسؤول او الرئيس في بعض الاحيان، يعبر عن نوع من الادعاء ، والامثلة كثيرة ، فكان ارتداء العكال من قبل البعض، يؤكد الحرص على الانتماء القومي ، او التمسك بالانحدار الريفي ، او تقليد المسؤولين الخليجيين ، وتحويل المقر الرسمي الى مضيف وديوانية ، وشرب الكهوة ، فيما ازاحت السيارات المدرعة من نوع الفور ويل اي اثر للاباعر والخيل في الساحة الخارجية للمبنى الرسمي .

نوعية وشكل الزي الشعبي تفرضه وتحدده عوامل جغرافية ومناخية ، في سوريا مثلا للشروال حضور كبير ، وفي معظم المدن العراقية حافظت الدشداشة على وجودها التاريخي، وبعد ظهور الافندية من موظفي الدولة غابت الجراويات والعرقجينات ، واصبح البنطلون العلامة البارزة في الزي الجديد ، ولا شك ان من جازف في ارتدائه مطلع القرن الماضي، واجه انتقادات وتعليقات ساخرة ، وربما اتهم بالترويج للافكار والممارسات الغربية الاستعمارية ، والقضاء على الهوية الوطنية ، وبرغم ذلك وبمرور الزمن فرض البنطرون وجوده ، فاصبح زيا رسميا للافندية ومنهم صندوق امين البصرة ، واسمه ورد في اغنية شهيرة للراحلة سليمة مراد .

الحديث عن تحقيق المصالح الوطنية لشعب العراقي لازمة يرددها جميع المسؤولين وقادة الاحزاب والكتل النيابية المشاركة في الحكومة ، والحديث ينطلق من الأفندية ، وتضاف له شعارات ضمان حقوق الأقليات ، ونظرا لكثرة التصريحات والبيانات والوعود بمستقبل واعد وزاهر اصبح العراقي في حيرة من امره في معرفة هوية صاحب التصريح المدافع عن حقوقه ، فما عاد يميز بين افندي واخر ، ولهذا بات من الضروري جدا ان يلجأ اصحاب التصريحات لارتداء ازياء تجعلهم معروفين من قبل المواطنين ، ليتعرفوا عليهم من اول نظرة ،، فمن يريد تحقيق التوازن في توزيع المناصب عليه ارتداء "الجراوية " ويطلق تصريحه ، ومن يريد زف بشرى للعراقيين بالقضاء على التنظيمات الارهابية عليه ان يظهر بالعكال ،و يقف وراءه سبعة" تفاكة" .

ليعلن استقرار الاوضاع الامنية في البلاد ، ودحر الارهاب الى الابد ، وبهذا الاسلوب المبتكر سيحقق المسؤولون والسياسيون المصالح الوطنية ، وقبل اللجوء الى هذا الاسلوب في ترسيخ وتوطيد الارتباط الصميمي مع ابناء الشعب ، يجب على المسؤولين او السياسيين الاعتماد على المستشارين في اختيار الجراوية او العكال قبل توجيه الخطاب التاريخي للعراقيين.

مواطنون: الكهرباء تستغل "اعتدال الجو" لإطلاق تصريحاتها المحمومة

كريم عفتان يؤكد أن تجهيز الطاقة تجاوز الـ١٢ ساعة يومياً

□ بغداد / وائل نعمة

حشر صديقي في منزله الصغير بمدينة مالمو السويدية التي يجتمع فيها معظم العراقيين لمدة نصف ساعة . وكان قد ترك البلاد بعد عام ٢٠٠٣ ، حين فرغت شوارعها من المارة، واستحوذ "الحواسم" على أبنية فخمة ومستودعات الاغذية والأثاث والسلاح، وصار العنف منظرا سائدا. لم أدرك كلماته إلا بعد سنوات حين قال " البلاد ستغفو في أعوام من القتال والسرقة".

بالمدينة الاسكندينافية الباردة قام صديقي بوضع نظام الكتروني يتحكم بكل مفاصل البيت من الفرن والستائر حتى باب "الكراج"، عبر "الريموت كنترول". في ذلك الصباح المثلج استيقظ بعد ان هدأت عاصفة ثلجية ظلت ساهرة طوال الليل لتقطع اسلاك الكهرباء وتسقط بعض الاعمدة ، حينها لم يستطع الخروج من البيت لان الكهرباء لم تكن موجودة والمنزل مسيطر عليه الكترونيا ، فاضطر مرغما الى انتظارها لنصف ساعة!

تذكرت كلامه وانا استمع لحديث وزير الكهرباء الجديد بعد سلسلة الإقالات والاستقالات والصفقات المريبة في هذه الوزارة "المنحوسة". حيث أكدت وزارة الكهرباء، امس الاول الاثنين، بأنها ستحاسب بشدة من يهدر ميغا واطا واحدا من الطاقة الكهربائية الوطنية، مشيرة إلى أن تجهيز الكهرباء وصل إلى أكثر من ١٢ ساعة يوميا.

وقال وزير الكهرباء كريم عفتان في بيان، صدر امس ، وتلقت "المدى" نسخة منه إن "الوزارة حددت بعض النقاط للنهوض بمنظومة الكهرباء الوطنية، منها السيطرة على عملية النقل بالكامل وتقليل الضياعات ومتابعة مراكز السيطرة على الأحمال وضبط الترددات"، مؤكدا على "المحاسبة الشديدة لمن يقوم بتضييع ميغا واط واحد من المنظومة الوطنية الكهربائية وبدون إنذار".

وأوضح عفتان أن "تجهيز الكهرباء وصل إلى مستوى مناسب تجاوز ١٢ ساعة يوميا"، مشددا على ضرورة "تحقيق العدالة في بناء المحطات وتوزيعها وفقاً لنسبة الطلب ومعادلته بكميات الإنتاج".

وأكد الوزير "ضرورة عمل جميع الوحدات التوليدية بكامل طاقتها خلال الصيف المقبل"، لافتا إلى أن "الوزارة ستلبي جميع الاحتياجات من قطع الغيار والمواد الداخلة في إعمال صيانة وتأهيل المحطات الكهربائية".

وعلى ما يبدو ان الوزارة اختارت التوقيت المناسب لإطلاق هذه التصريحات . " انها الفترة الذهبية،فالاستهلاك في اضعف حالاته". يقول سعد باسم (٢٩عاما) في اشارة منه الى تصريحات "الكهرباء " ، ويضيف : من المؤكد ان الجو المعتدل هو ما ساعد الوزير على كلامه ، فمن غير المعقول الا تتمكن الوزارة من توفير ١٢ ساعة فيما المستهلك لا يشغل التكييف ولا يستخدم التدفئة ، لأننا وببساطة في بداية فصل الشتاء".

بالمقابل يشكك بعض الاهالي من منطقة الصدر بكلام الوزارة . " لم ارها منذ ٨ سنوات وهي تستقر في بيتنا لمدة ١٢ ساعة ". يتحدث الرجل العامل في محل البقالة بمنطقة الكرادة وهو يضع بعض الفواكه في الميزان، ويقول " في احسن الاحوال لا يبقى التيار محافظا علي رباطة جأشه اكثر من ثماني ساعات ".

لا نريد ان نقلل من مدى مصداقية حديث الوزير عن ساعات التجهيز، ولكن هناك من يرى ان تعثر استمرار التيار الكهربائي يقع على عاتق المحولات والاسلاك القديمة. فيشير الكهربائي حيدر كريم (٣٠ عاما) الى احد المحولات في منطقة بغداد الجديدة التي احدثت بقعة زيت على جوانبها ، مؤكدا " مدة صلاحيتها انتهت ويجب تغيرها ، ولكن عمال الكهرباء لا يخرجون الا برشوة ". الاسلاك الكهربائية المتشابكة والمكشوف بعضها، هي الاخرى تشارك في هدر التيار .

وكانت قد وعدت وزارة الكهرباء ، بتوفير ٨ ساعات من الطاقة الكهربائية للمواطنين خلال الصيف الماضي، مؤكدة أن هذا الموسم (الصيف الأخير) سيشهد نهاية معاناة المواطنين من انقطاع التيار.لكن هذا لم يحصل ،وخرج الوزير بفضيحة " الشركات الوهمية " .فيما أثار تصريح وزير المالية رافع العيساوي، الذي اكد فيه أن المبالغ التي أنفقت على الطاقة الكهربائية في العراق منذ ٢٠٠٣ تكفي لشراء شقة تمليك مؤثثة في منتجعات أوروبا الفخمة لكل عائلة عراقية.

أوضح الوزير أن ٨٠ مليار دولار هو ما أنفقه العراقيون بالإضافة الى ٢٧ مليار دولار انفقتها الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ .

بابل تلاحق ٤٠٠ مشروع صُرفت أموالها ولم تنفّذ

عدم وجود رقابة وانتشار الفساد المالي ساعدا المقاولين على سرقة الدولة

□ بابل / اقبال محمد

استبشر المواطنون خيراً وهم يسمعون عن متابعة الشركات المتلكئة في عملها لتنفيذ المشاريع ، وقال حيدر عبد السادة وهو مدرس : لقد عانينا الكثير من الضياع في المال والوقت ، بسبب عدم متابعة عمل المقاولين والشركات بشكل جدي وما كان يجري من صفقات لاجل الاضرار بالمحافظة . اما قاسم عبد الحسين فقد اكد ان مثل هكذا اجراءات تقلل من عمليات الفساد وتؤدي الى تنفيذ سريع ومتقن للمشاريع التي كانت تنفذ بشكل مخالف لكل المواصفات .

وتشير معلومات الى اتخاذ محافظة بابل اجراءات مشدده ضد الشركات والمقاولين المتلكئة في تنفيذ المشاريع التي تقدر بأكثر من ٤٠٠ مشروع من عام ٢٠٠٦ وحتى الان حيث صرفت التخصيصات الخاصة بها ولم تنفذ وقال محافظ بابل محمد المسعودي اتخذت اجراءات رادعة منها سحب رخص العمل للمشاريع المتلكئة والقسم الاخر مازلنا ننتظر حسم موضوعها من الجهات القضائية وهناك رؤية بعد زيارة رئيس الوزراء للمحافظة بان تكون هناك لجنة لتسريع الاعمال وعلى وفق بنود ومواصفات ومحددات وستقوم في ضوء ذلك بتنفيذ مجموعة من المشاريع المعطلة وعلى غرار خطة كنا قد اتبعناها و طبقت في عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لانجاز المشاريع المتلكئة والتي اضر تأخير تنفيذها كثيرا بالمحافظة لذا قررت الحكومة المحلية سحب العمل وحسب توجهات رئيس الوزراء والعمل على تنفيذه فورا ومن هذه المشاريع مشروع ماء الهاشمية .

ويقول المهندس عبدالله محمد علي : في ظل عدم الرقابة وانتشار الفساد تمادى البعض من المقاولين حتى باتوا يتقصدون تأخير تنفيذ المشاريع والتهرب من المسؤولية بشتى الطرق وبهذا استطاعوا ان يسرقوا اموال الدولة ، وكان من الممكن اعطاء فرصة للشركات العامة ذات الخبرة لتنفيذ بعض المشاريع الستراتيجية فتكون هي المسؤولة امام الحكومة المحلية ، بدلاً من الاعتماد بشكل شبه كلي على الشركات الاهلية والمقاولين .

بدورها قالت عضو مجلس المحافظة اميرة عبيد سلمان البكري ان لجنة عليا مكونة من لجنة التخطيط في المجلس ومعاون المحافظ لشؤون التخطيط وكل الشعب واقسام التخطيط في الدوائر التنفيذية في المحافظة اعدوا خطة متكاملة لعام ٢٠١٢ تتضمن ملفات لكل المشاريع تحتوي على دراسات الجدوى والاستملاكات وخارطة عقار وكل ما يحتاجه المشروع من دراسات اولية لاقامته لكن لاحظنا ان مجالس الاقضية والنواحي اعترضوا على الخطة وطلبوا ان يكون لهم راي في المشاريع التي ستقام ٢٠١٢.

واضافت ان التوجهات الاخيره تعد خطوة للامام للحد من هذه الظاهرة لان مشكلتنا مع المشاريع المتلكئة كبيره وصعبه فالقانون السابق يحتم على المحافظات ان تنظر حسم الموضوع من قبل القضاء قبل ان تتمكن من احالة المشروع لشركة اخرى اما الان فهناك صلاحيات للمحافظين لسحب العمل واحالته مباشرة لجهة ثانية للتنفيذ ثم يأخذ القضاء مجراه وهي خطوة جريئة لانه لدينا مشاريع كبيرة مهمة تصب في مصلحة المواطن وهي متلكئة. فلدينا تقريبا ٤٠٠ مشروع متلكئ .

نحن كلجنة تخطيط في المحافظة نرى انه لا باس ان يكون هناك تعاون بين مجالس الاقضية والنواحي والدوائر التنفيذية ولكن الراي الاول والاخير للدوائر لان لدينا كل الرؤى الحقيقية لهذه المشاريع ضمن الخطة ومجالس الاقضية والنواحي للمصادقة على المشاريع.

الميزانية التي وصلتنا ٣٢٤ مليار دينار عراقي وهي لا تكفي لاحتياج المحافظة وقد اعطى رئيس الوزراء خلال زيارته الاخيرة صلاحيات باحالة المشاريع دون ٥٠ مليار للمحافظات او المجلس لاقرارها بميزانية ٢٠١٢ وهي خطوة جيدة نستطيع من خلالها ان نحصل على الميزانيات الاستثمارية للدوائر.

واشارت ان الخطط مرفوعة لكن هناك قصورا في وضع الكشوفات من قبل الدوائر في المحافظة وهذه المشكلة ليست في المحافظة فقط انما في كل محافظات العراق حيث تكون اما كشوفات مبالغ فيها او لا تأخذ بنظر الاعتبار احتياجات المشروع من استملاكات او تعارضات او غيرها فنضطر بعدها الى احالة المشروع الى كشوفات اضافية تحمل ميزانية المحافظة مبالغ غير محسوبة ومددا اضافية وهذا خلل مشخص ونتمنى ان تكون الدوائر اكثر دقة في عملية وضع خططها للسنوات المقبلة.

واشار النائب الاول لمحافظ بابل المهندس علي عبد سهيل الى عقد اجتماع مع مدراء الدوائر ورؤساء الوحدات الادارية من اجل الارتقاء بمستوى تنفيذ المشاريع في المحافظة وسحب رخص العمل من الشركات والمقاولين المتلكئين والرقي بتقديم الخدمات وقال هناك تلكؤات يتحمل جزءا منها المقاولون للأسباب التي ذكرها رئيس الوزراء خلال زيارته لبابل مثل ان هذه الشركات غير مؤهلة فنيا وماليا واربكت العمل وهناك عدة اجراءات ستتخذ بحق هذه الشركات منها سحب العمل وتبقى المحاكم مستمرة لتقول كلمتها ويتم تنفيذ العمل على حساب المقاولين المتلكئين.

واضاف سهيل تم تشكيل لجان تسريع للمشاريع المتلكئة للسنوات الماضية وهذا الاجراء يسرع تنفيذها خاصة ان هناك مشاريع متلكئة منذ الاعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وهي لابد ان تنجز خلال هذه الفترة لكي تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين كما ان هناك عملا اضافيا سيضاف الى عام ٢٠١٢ للمحافظات ما يعني ضرورة تهيئة استعداد فعلي للمشاريع الكبيرة ، و نحن في ورش عمل مستمرة من ٨ صباحا وحتى الساعة ٢ ليلا في المحافظة لغرض الاسراع في انجاز خطة ٢٠١٢ وبالتالي ستكون ملفات المشاريع جاهزة وسيكون عاما متميزا للمحافظة من خطة ومشاريع وجاهزية المشاريع للتنفيذ بداية السنة.

الاجتثاث يطول إذاعة المربد في البصرة

المحافظ يغلقها بسبب برنامج حواري

□ البصرة / متابعة المدى

محافظ البصرة خلف عبد الصمد

دان مرصد الحريات الصحفية الإجراءات غير المبررة التي اتخذها محافظ البصرة خلف عبد الصمد ضد إعلاميين، ودون أوامر قضائية وحين أمر بمداهمة إذاعة محلية في المحافظة صباح امس الثلاثاء واعتقال خمسة من العاملين فيها، ونقلهم الى مبنى المحافظة في سيارات حكومية ذات زجاج مظلل. كمال الأسدي مدير إذاعة المربد التي تبث من البصرة منذ سبتمبر ٢٠٠٥، أبلغ مرصد الحريات الصحفية، ان عشرة من المسلحين بلباس مدني يستقلون عددا من السيارات الحكومية المظللة قاموا بمداهمة مقر الاذاعة التابعة لمؤسسة المربد الإعلامية عند العاشرة من صباح امس الثلاثاء، ودخلوا الى استوديو البث، ثم اعتقلوا عددا من الزملاء ،وهم(محمد الأسدي ،وضياء عفريت، وكاظم معتوق البزوني) حيث عرفنا فيما بعد أنهم محتجزون في مبنى المحافظة ،وستتم إحالتهم الى القضاء بتهمة الترويج لحزب البعث المحظور.

الاسدي أشار الى أن المحافظ بعث إشارات عن إمكانية قيامه بغلق الاذاعة، واعتقال العاملين فيها على خلفية بث برنامج حواري تناول قضية اعتقال البعثيين في وقت سابق، إلا إنه نوه الى أن البرنامج يقدم وجهات نظر متعددة ولا يبث وفق القصدية السياسية ،بل العمل الحيادي، والمهني الخالص، ولا ينحاز الى أي جهة سياسية خاصة وإن الإذاعة عامة تعنى بالخدمات ،وشؤون الناس في البصرة.

الأسدي أضاف، ان أحد مراسلي إذاعة المربد كان موجودا صباح اليوم لتغطية فعالية حضرها المحافظ خلف عبد الصمد وقد ابلغنا أن المحافظ اسمعه كلمات نابية وهدد بغلق الاذاعة، حيث تمت المداهمة بعد وقت قليل من حديث المحافظ لمراسل إذاعتنا. وفي تطور لاحق تم احتجاز مدير الإذاعة كمال الاسدي ومهندس البث واثق فراس عند قيامهما بمراجعة مجلس المحافظة بقصد اطلاق سراح زملائهم المحتجزين. ووفقاً للتقرير السنوي لمرصد الحريات الصحفية فان ١١ مؤسسة اعلامية تعرضت للمداهمة و التفتيش دون أوامر قضائية او مسوغات قانونية بل تعدى الامر ذلك و قامت بإغلاق (٩) مؤسسات اعلامية و عبثت بمحتوياتها و صادرت معداتها و ارشيفها، خلال العام الماضي. مرصد الحريات الصحفية يدعو رئيس الوزراء السيد نوري المالكي للتدخل العاجل وإطلاق سراح الصحفيين المعتقلين وعدم تحويلهم الى القضاء لأن ذلك مخالف لأحكام الدستور العراقي، وعدم إقحام الصحفيين والمثقفين في قضايا لا تربطهم بها من صلة سوى العمل الصحفي وشؤون التغطية المهنية والمحايدة.

و إذاعة المربد هي إذاعة مستقلة تبث من مدينة البصرة، وقد باشرت عملها منتصف عام ٢٠٠٥ بدعم من هيئة الإذاعة البريطانية . (BBC)